التحليل المالي ودوره في تقييم نشاط المؤسسات البنكية – دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف السلام الجزائروبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

Financial analysis and its role in evaluating the activity of banking institutions – a comparative applied study between Al Salam bank Algeria and Al Baraka bank Algeria during the period (2010-2018)

بلقاسم ميموني*	محمد قراش
دكتور	أستاذ محاضر " أ "
bel.mimouni@univ-adrar.dz	guerramoh@yahoo.fr
جامعة أحمد دراية أدرار	جامعة البليدة 2 لونيسي علي

تاريخ الإيداع:2020/10/18 تاريخ القبول: 2020/11/01 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة مؤشرات التحليل المالي في تقييم نشاط المؤسسات البنكية، وذلك بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2018)، وللوصول إلى هذا الهدف استعان الباحثان بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال إبراز الظاهرة والإحاطة بمفهومها، وكذا منهج دراسة الحالة بتحليل مختلف البيانات والإحصائيات المتحصل عليها من القوائم المالية الواردة في التقارير السنوية للبنكين خلال فترة المدروسة.وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج أهمها المساهمة الفعالة لمؤشرات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة بالبنوك، وكذا امتلاك البنكين لنسب عالية في مختلف المؤشرات المالية المتعلقة بالنشاط البنكي.

الكلمات المفتاحية : المؤشرات المالية، الربحية، السيولة، جذب الودائع، توظيف الموارد.

تصنيف JEL: G21، G21، E51.

Abstract:

This study aims to highlight the extent of the contribution of financial analysis indicators in evaluating the activity of banking institutions, to reach this goal; the researchers used the descriptive and analytical method by highlighting the phenomenon and encompassing its concept, as well as the case study approach by analyzing the various data and statistics obtained from the financial statements contained in the annual reports of the two banks during the period studied. The study reached a number of results, the most important of which is the effective contribution of financial analysis indicators to the rational decision-making process in banks, as well as that the two banks have high rates in various financial indicators related to banking activity.

Key words : Financial indicators; Profitability; Liquidity; Attracting deposits; Investing money

JEL Classification Codes: G21, G24, E51.

*المؤلف المراسل

مقدمة

يحتل قطاع البنوك أهمية كبيرة في مختلف المنظومات الاقتصادية، حيث يؤدي دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، من خلال دوره الوسيطي والحيوي بين أصحاب الفائض والعجز التمويلي، كما يمثل آلية ملائمة لتحويل مدخرات الجمهور إلى استثمارات مختلفة وهو ما ينعكس على تحسين المستوى المعيشي للسكان الذي يمثل الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية.

ونظرا للتغير المستمر للبيئة المحيطة بالمؤسسة المصرفية ومع تسارع خطوات التحرر والانفتاح في ظل الثورة التكنولوجية في مجالي الإعلام والاتصال أصبح العمل المصرفي أكثر صعوبة وتعقيدا مما كان عليه في الماضي، فالبنوك الناجحة هي التي تركز على التميز في أسلوب وجودة الخدمات التي تقدمها تلبية لاحتياجات عملائها المتنوعة والمتجددة، وهو ما يضمن لها في النهاية تعميق الرضا لديهم وكسب ولائهم من خلال التوظيف الأمثل لمواردها مع الإبداع في تقديم الخدمة وذلك بالاستعانة بالمهارات البشرية ذات التكوين الجيد والقدرة والكفاءة على التعامل مع الجمهور.

ويعتبر التحليل المالي أحد الأساليب الهامة المستخدمة في تقييم الأداء سواء في منشآت الأعمال أو البنوك التجارية، ويعد من أهم مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، فهو يتألف من مفاهيم وطرق ووسائل تسمح لنا بإعطاء فكرة واضحة حول الوضعية المالية للبنك والأخطار التي تواجهه، كما له أهمية في إبراز نقاط القوة ومواطن الضعف في استغلال الموارد والمساعدة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية بهدف تحسين الأداء وضمان الاستمرارية.

إشكالية البحث:

تتركز إشكالية البحث في عدم توجيه الاهتمام الكافي لتقييم النشاط البنكي باستخدام المؤشرات المالية في الجزائر، لهذا جاءت هذه الدراسة لتلبية هذا الاهتمام إذ جرى اختيار المدة من 2010 إلى 2018 بوصفها مدة مستقرة نسبيا، كما جرى اختيار مصرف السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري باعتبارهما من البنوك التجارية الرائدة في مجال الخدمات البنكية قياسا بباقي البنوك الخاصة العاملة في الجزائر، وعليه جرت بلورت الإشكالية التالية:

ما دور التحليل المالي في تقييم نشاط البنوك التجارية في الجزائر ؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- معرفة الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وأهم النسب المالية المستخدمة في مجال البنوك؛

- التعرف على واقع مصرف السلام الجزائر باعتباره أحد أهم البنوك الخاصة في الجزائر التي عرفت قفزة نوعية في مجال الخدمات البنكية التقليدية والمبتكرة؛
- إبراز مساهمة التحليل المالي في تقييم نشاط مصرف السلام الجزائر، باعتباره تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تسليط الضوء على أهمية التحليل المالي في تحديد مواطن القوة قصد تطويرها والضعف قصد تفاديها وتصحيحها، وذلك من خلال دراسة حالة مصرف السلام الجزائر.

منهج البحث:

بناء على طبيعة الموضوع التي تستهدف التحليل المالي للبيانات من أجل تقييم النشاط البنكي فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة من خلال إبراز الظاهرة والإحاطة بمفهومها، وكذا تحليل الجداول والبيانات المختلفة.

أدوات جمع البيانات:

بالنسبة للجانب النظري اعتمد الباحث في جمع المعلومات على الاطلاع والدراسة لماهية التحليل المالي ومؤشراته من المراجع والكتب العلمية والأبحاث الأكاديمية، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد في جمع البيانات على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة بتحليل القوائم المالية المنشورة من قبل هذه البنوك.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في نطاق مكاني وآخر زماني، فالمكاني يتمثل في بنكين هما مصرف السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري، أما الزماني فيتمثل في تقييم نشاط البنكين خلال السنوات من 2010 إلى 2018 التي تمثل أحدث بيانات متوفرة وقت إعداد هذا البحث.

أولا: الإطار النظري للبحث:

1- الدراسات السابقة:

1-1 دراسة: جهاد محمد مرغني الحسن، 2002 (تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان)

هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للمصرف السوداني الفرنسي والمصرف السعودي السوداني من خلال توضيح العلاقة بين موارد المصرفين والعائد على هذه الموارد من خلال استخدامها بصورة سليمة، وقد استخدمت التحليل المالي من خلال المؤشرات المالية حتى يتسنى للإدارة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات المالية،

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إجراء مقارنات بين طبيعة أداء المصرف السوداني الفرنسي والمصرف السعودي السوداني، وأن ضوابط منح التمويل يؤدي إلى تقليل حالات العسر المصرفي.

2-1 دراسة: سوزان دفع الله البشير أحمد، 2005 (دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للجامعات الحكومية السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤشرات التحليل المالي في تقويم كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل لمواردها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: عجز موازنة الجامعة بنسب مختلفة خلال فترة الدراسة يعود إلى عدم التزام لجنة التمويل بالبنود المقيدة في موازنة الجامعة، إلا أن التحليل المالي يساهم في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة بالجامعة، كما يساعد في توفير معلومات تساهم بشكل كبير وفعال في إدارة الحسابات الرئيسة للجامعة.

3-1 دراسة: جمعة علي سويسي خميس، 2006 (التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتقويم أداء المصارف الأهلية من حيث السيولة والربحية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان)

هدفت الدراسة لتوضيح أهمية الموازنة بين السيولة والربحية في نجاح المصارف الأهلية في الجماهيرية الليبية، والوقوف على أسباب نجاح بعض هذه المصارف وتعثر البعض الآخر، العمل على تقويم المصارف الأهلية من حيث إدارة السيولة والربحية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: استخدام أساليب التحليل المالي المختلفة تفيد في تقويم أداء إدارة السيولة والربحية بالمصارف الأهلية بالجماهيرية العربية الليبية، التحليل المالي يمكن المصارف الأهلية من تفادي الأسباب التي تؤدي إلى التعثر وعدم النجاح وذلك لمعرفة المستويات المناسبة للسيولة والربحية.

2- التحليل المالي مفاهيم ومؤشرات

1-2 مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي مدخلا كلاسيكيا لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والبنكية على حد سواء، نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها لدى الباحثين والاقتصاديين، وقد عرف بأنه فحص للقوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية قصد تقديم معلومات عن نشاط المنشأة خلال فترة الدراسة، والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة خلال فترات مقبلة (هشام أحمد حسبو، 1980) ، وقد عرف أيضا أنه عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن منشأة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك لتشخيص المشاكل الموجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل (عبد الحليم كراجة وآخرون، 2002).

ويمكن تطبيق ثلاث أساليب في التحليل وهي (سليمان ناصر، 2019):

*التحليل الأفقي: وهو التحليل الذي يعتمد على تغيرات عنصر أو مجموعة من العناصر لعدة قوائم مالية خلال فترات زمنية متتالية، أي هو تحليل متحرك لمراقبة تطور نشاط المؤسسة.

*التحليل الرأسي: ويتناول دراسة العلاقات الكمية أو الأهمية النسبية لكل أصل إلى إجمالي الأصول، وأيضا الأهمية النسبية لكل عنصر من الخصوم إلى إجمالي الخصوم وذلك في تاريخ معين، أي هو تحليل ساكن.

*التحليل باستخدام النسب المالية: يعتمد هذا التحليل على العلاقات بين عناصر كل من الموارد والاستخدامات، وأيضا بينهما وبين عناصر كل من الإيرادات والمصروفات المحققة من طرف المؤسسة، حيث تمثل النسبة علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية مرتبطين ببعضهما ارتباطا وثيقا، وهي أكثر وسائل التحليل استعمالا في هذا المجال (منير إبراهيم هندي، 2003).

2-2 مؤشرات العائد والمخاطرة

ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية وأخرى تقيس أهم المخاطر البنكية.

2-2-1 مجموعة العائد والربحية:

في هذه المجموعة نشير إلى توضيح العلاقة بين مؤشرات قياس العائد من خلال نظام متكامل يعرف بـ **نظام ديبونت** (Dupont system)، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

- **معدل العائد على حقوق الملكية:**

يقيس هذا المعدل العائد المحقق على أموال المساهمين المستثمرة في الأسهم العادية للبنك (طارق عبد العال حماد، 2003).

ويحسب من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية)

- **معدل العائد على الأصول:**

يقيس معدل العائد على الأصول قدرة البنك على استغلال أصوله المختلفة في توليد الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداته في نشاطه الأساسي، وبشكل عام توجد علاقة طردية بين مؤشر العائد على الأصول وكفاءة

البنك، وبالتالي يعكس مدى كفاءة القطاع البنكي في استخدام أصوله، ويتحدد بالعلاقة التالية (طارق عبد العال حماد، 2003):

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

- **مضاعف حقوق الملكية:**

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بالعائد على الأصول من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية، حيث يمثل الفرق بينهما ويظهر عدد المرات التي تضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي، كما يشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني البنك والمودعين والمستثمرين الخارجيين فيه (H.R.Machiriaju, 2008) ، ويتم احتسابه من خلال العلاقة التالية:

مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

- **هامش الربح:**

يعتبر هامش الربح مؤشرا مهما في قياس الأداء البنكي، حيث يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

- **منفعة الأصول:**

يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول، ويقاس بالعلاقة التالية (قريشي محمد الجموعي، 2005):

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

من خلال علاقة احتساب هامش الربح وكذا منفعة الأصول نستنتج أنه:

العائد على الأصول = هامش الربح X منفعة الأصول

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول X مضاعف حقوق الملكية

2-2-2 مجموعة المخاطر البنكية:

تضم هذه المجموعة مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التجارية، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بخطر معين، ويمكن تلخيص بعض هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مؤشرات قياس المخاطر البنكية

المخاطـر	النســب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية) / مجموع الأصول

المصدر: محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص92.

3-2 مؤشرات السيولة

تعني السيولة بشكل عام القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، أما بالنسبة للبنوك فيقصد بها قدرتها على استثمار الأموال المتاحة لديها لمواجهة طلبات السحب على الودائع دون أدنى تأخير، أو بمعنى آخر تحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة الكافية والاستثمار الذي يحقق عوائد معتبرة للبنك (محمد مصطفى نعمات، 2017). وهناك العديد من النسب والمؤشرات المستعملة في قياس سيولة البنك أهمها (شوقي بورقبة، 2011):

- **نسبة السيولة العامة:**

تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة للبنك + أصول شديدة السيولة/ إجمالي الودائع + التزامات أخرى

- **نسبة الاحتياطي الإلزامي:**

وهو ذلك الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك لدى البنك المركزي، ويمثل نسبة معينة من ودائع البنك، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للسياسة النقدية المسطرة ويجب على البنوك الالتزام بها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة الاحتياطي الإلزامي = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي/ إجمالي الودائع

- **نسبة الرصيد النقدي:**

يتأثر الرصيد النقدي لدى البنوك بعمليات الإيداع والسحب لديها، وهو ما يجعل نسبة الرصيد النقدي مهمة أكثر من قيمته، على اعتبار أن هذه النسبة تمكننا من معرفة سيولة البنك، ويمكن حسابها بالعلاقة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى البنك / إجمالي الودائع

4-2 مؤشرات النشاط

تعبر هذه المؤشرات عن مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة، ومن أهم نسب النشاط نسبة معدل دوران الأصول والذي نحصل عليه بقسمة الإيرادات على إجمالي الأصول (عبد القادر بحيح، 2017).

معدل دوران مجموع الأصول = الإيرادات / مجموع الأصول

ثانيا: الإطار التطبيقي للبحث

1- التعريف بمصرف السلام الجزائر

يعتبر بنك السلام فرعا إماراتيا خاضعا للقوانين الجزائرية تأسس في جوان 2006، حيث تم اعتماده من قبل السلطات النقدية الجزائرية نهاية شهر سبتمبر 2008، بينما دخل حيز أعماله بشكل رسمي في أكتوبر من العام 2008، وكان قد بدأ بنك السلام الجزائر برأسمال قدره 5 مليار دينار جزائري، ثم تم رفعه إلى 10 مليار دينار جزائري نهاية 2009 استجابة لطلب السلطات النقدية الجزائرية التي ألزمت كل البنوك التجارية العاملة في الجزائر لرفع رأس مالها إلى 10 مليار دينار جزائري كحد أدنى (https://www.alsalamalgeria.dz, **Consulté le 13/06/2020 à 18 h45**).

وقد بدأ مصرف السلام الإسلامي ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق الجزائرية. وفيما يتعلق بالمنتجات المصرفية التي شرع المصرف في تقديمها لزبائنه في الجزائر فتتمثل في حسابات التوفير، حسابات الودائع الاستثمارية، تمويل العقارات من أجل الحصول على مسكن جديد من خلال المرابحة، حيث تصل مدة التمويل إلى 20 سنة مع إمكانية تمويل العقار بـ 80%، كما يمنح أيضا تمويلا لشراء السيارات عن طريق المرابحة لمدة تمويل تصل إلى خمس سنوات، في حدود 80%، إضافة إلى التمويلات الاستهلاكية لشراء الأثاث والتجهيزات الإلكترونية لمدة سنتين(https://www.alsalamalgeria.dz, **Consulté le 13/06/2020 à 22 h 05**).

ويصل عدد فروع مصرف السلام الجزائر إلى ستة عشرة (16) فرعا في نهاية 2019، ينتشرون في مختلف مناطق الوطن في انتظار افتتاح فروع أخرى سنة 2020 (فرع الجلفة، فرع بجاية، فرع برج بوعريريج، وفروع جديدة بالعاصمة ووهران)، ويأتي هذا التوسع المستمر في شبكة فروعه انسجاما مع رؤية وتوجهات مصرف السلام التي تسعى لتوفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة (https://www.alsalamalgeria.dz, **Consulté le 13/06/2020 à 19 h 20**).

2- التعريف ببنك البركة الجزائري

أنشئ بنك البركة سنة 1990 وبدأ نشاطه فعليا في سبتمبر 1991، وهو أول بنك مختلط بين القطاع العام والخاص، حيث يتمثل مساهميه في كل من مجموعة البركة المصرفية السعودية بـ 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 44%، ويخضع نشاطه المصرفي لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية (http://www.albaraka-bank.com/fr, **Consulté le 24/04/2018 à 11 h 25**).

3- تقييم نشاط المؤسسات البنكية باستخدام مؤشرات التحليل المالي

نحاول من خلال الدراسة التطبيقية للبحث تقييم النشاط البنكي بالوقوف على أهم مؤشرات الصناعة البنكية (الربحية، جمع المدخرات، السيولة، كفاية رأس المال، توظيف الموارد) وذلك بالتطبيق على مصرف السلام الجزائر وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010-2018.

1-3 تقييم الربحية:

يعتبر معدل العائد على الأصول من أكثر وأهم أساليب التحليل المالي استخداما في قياس الربحية، حيث يعبر عن قدرة البنك في توليد الأرباح من خلال استخدامه لأصوله، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على كفاءة البنك في تعظيم أرباحه. ويمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور معدل العائد على الأصول خلال سنوات الدراسة %

البنك / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف السلام الجزائر	-0.34	3.62	3.41	3.20	3.81	0.74	2.03	1.38	2.19
بنك البركة الجزائري	2.69	2.84	2.78	2.60	2.65	2.12	2.38	1.43	1.90

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

من خلال الجدول رقم (02) يلاحظ أن أكبر قيمة لمعدل العائد على الأصول تم تحقيقها من قبل مصرف السلام سنة 2014 بمعدل 3.81% مقارنة ببنك البركة، كما أن أدنى قيمة لهذا المعدل تم تحقيقها أيضا من طرف هذا البنك سنة 2010 بمعدل -0.34%، ويلاحظ أيضا أن معدل العائد على الأصول لمصرف السلام عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى طيلة فترة الدراسة، عكس بنك البركة الذي عرف استقرارا نسبيا خلال السنوات السبعة الأولى للدراسة، ليعرف انخفاضا سنة 2017 ثم يعاود الارتفاع سنة 2018، وباعتبار أن النسبة النموذجية أو المثلى لهذا المعدل يجب أن تكون أكبر من 1%.

2-3 تقييم القدرة على تجميع المدخرات:

وتعني مدى قدرة البنك على استقطاب أكبر عدد ممكن من الودائع التي تؤدي بدورها إلى منح قروض كثيرة وبالتالي زيادة الربحية.

ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور نسبة القدرة على تجميع المدخرات خلال سنوات الدراسة %

البنك \ السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف السلام الجزائر	41.86	52.16	59.18	60.51	53.57	58.37	64.99	75.38	77.63
بنك البركة الجزائري	74.65	77.67	77.27	79.86	80.59	79.85	82.91	83.63	82.66

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

تشير بيانات الجدول رقم (03) إلى أن نسبة القدرة على جذب المدخرات الخاصة بمصرف السلام عرفت ارتفاعا مستمرا وبنسب كبيرة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013، غير أنها انخفضت في سنة 2014 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية وانعكاس ذلك على الموارد المالية للأفراد والمؤسسات، غير أنها عاودت الارتفاع من سنة لأخرى بداية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018، ويرجع ذلك أساسا إلى الانتشار الجغرافي الواسع لشبكة هذا البنك، حيث تم فتح عدد كبير من وكالاته بمختلف مناطق الوطن، أما النسب الخاصة ببنك البركة الجزائري فقد عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى وبنسب صغيرة، وعلى العموم فإن النسب الخاصة ببنك البركة الجزائري تفوق النسب المتعلقة بمصرف السلام طيلة سنوات الدراسة.

3-3 تقييم السيولة:

وتعني قياس مدى قدرة البنك على تحويل الودائع إلى قروض، حيث يعبر ارتفاع هذه النسبة إلى الإفراط في الإقراض الذي يؤدي إلى نفاذ السيولة، والعكس يعني عدم القدرة على توظيف الأموال.

ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور نسبة السيولة خلال سنوات الدراسة %

المؤشر \ السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف السلام الجزائر	77.62	72.31	54.47	41.91	34.53	52.63	54.83	53.89	32.73
بنك البركة الجزائري	62.92	65.66	69.74	67.35	56.91	58.20	51.83	47.90	46.88

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

من خلال الجدول رقم (04) يلاحظ أن نسبة السيولة المتعلقة بمصرف السلام عرفت انخفاضا ملحوظا من سنة لأخرى ابتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، غير أنها ارتفعت في سنة 2015 إلى 52.63% ثم إلى 54.83% سنة 2016، لتنخفض بعدها إلى 53.89% سنة 2017 ثم إلى 32.73% سنة 2018، أما نسب السيولة لبنك البركة فقد عرفت هي الأخرى تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طيلة سنوات الدراسة، حيث عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الثلاث الأولى للدراسة لتنخفض بعدها إلى 67.35% في سنة 2013، ثم إلى 56.91% سنة 2014، لترتفع بعدها إلى 58.20% سنة 2015، ثم تنخفض في السنوات الثلاثة الأخيرة 2016، 2017، 2018 إلى

51.83%، 47.90%، 46.88% على التوالي. وعلى العموم يمكن القول أن البنكين يحققان نسب مقبولة في توفير السيولة لمواجهة السحوبات الخاصة بالودائع الاستثمارية والودائع الجارية القابلة للسحب في أي وقت ممكن.

4-3 تقييم كفاية رأس المال:

وتعني قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها، وعلى مدى كفاية رأس المال أو الأموال الخاصة لمقابلة الخسائر التي قد تنجم عن منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية وغيرها دون المساس بالودائع، وذلك على أساس أن هذا الرأسمال يمثل هامش أمان أو خط دفاع ضد تلك المخاطر رغم صغر حجمه (عبد الرزاق بن حبيب، 2015)، ويتم قياس هذه النسبة بالعلاقة التالية (سليمان ناصر، 2019):

كفاية رأس المال = حقوق الملكية/ إجمالي الأصول

ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور نسبة كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة %

المؤشر / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف السلام الجزائر	51.45	45.04	35.99	33.50	39.46	35.99	29.66	20.21	15.97
بنك البركة الجزائري	15.63	15.45	14.26	14.62	14.63	11.80	11.85	9.88	10.12

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال لمصرف السلام عرفت تذبذبا خلال سنوات الدراسة، حيث انخفضت من 51.45% سنة 2010 إلى 45.04% سنة 2011 ثم إلى 35.99% سنة 2012، لتصل إلى 33.50% سنة 2013، ثم ارتفعت إلى 39.46% سنة 2014 لتعود للانخفاض التدريجي في باقي سنوات الدراسة إلى أن وصلت في السنة الأخيرة إلى 15.97%، أما بالنسبة لبنك البركة فقد عرفت هي الأخرى تذبذبا طيلة سنوات الدراسة، غير أن هذا التذبذب كان بنسب صغيرة مقارنة مع مصرف السلام، حيث كانت أعلى نسبة سنة 2010 بـ 15.63% أما أدنى نسبة فقدرت بـ 9.88% وكان ذلك سنة 2017.

ويلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة كفاية رأس المال لمصرف السلام الجزائر تفوق تلك الخاصة ببنك البركة الجزائري طيلة سنوات الدراسة، وهو ما يعكس القدرة الكبيرة لمصرف السلام على مواجهة مختلف المخاطر المتعلقة بالسيولة والائتمان مقارنة ببنك البركة الجزائري.

5-3 تقييم توظيف الأموال:

يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد البنوك على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري، ويشير الارتفاع في هذا المؤشر إلى قدرة البنوك في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية،

ISSN: 2661-7161 EISSN:2716-9073

بينما الانخفاض يعكس تدهور القوة الايداعية للبنوك التجارية، مما يعني لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع (مصيطفى عبد اللطيف، 2006).

ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور نسبة توظيف الأموال خلال سنوات الدراسة %

المؤشر / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصرف السلام الجزائر	60.79	105.97	104.18	115.04	115.92	89.79	85.12	71.61	88.46
بنك البركة الجزائري	61.90	56.72	49.68	49.94	59.65	60.88	57.90	67.17	69.85

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنوك المدروسة

تشير نتائج الجدول رقم (06) إلى أن نسبة توظيف الموارد لمصرف السلام عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2011 حيث وصلت إلى 105% بعدما كانت 60.79%، ثم انخفضت إلى 104.18% سنة 2012 لترتفع بعدها إلى 115.04% سنة 2013 ثم 115.92% سنة 2014، لتبدأ في الانخفاض التدريجي خلال السنوات الثلاث الموالية لتصل إلى 71.61% ثم ترتفع في السنة الأخيرة للدراسة إلى 88.46% وعلى العموم فهي نسب مرتفعة تعكس الكفاءة في توظيف الودائع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، أما بالنسبة لبنك البركة فقد حقق هو الآخر نسبا مرتفعة غير أنها أقل مقارنة بمصرف السلام، حيث كانت هذه النسبة 61.90% سنة 2010 لتنخفض إلى 56.72% سنة 2011 ثم استقرت في السنتين 2012 و2013 عند نسبة 49% ثم ارتفعت إلى 59.65% سنة 2014 ثم بعدها 60.88% سنة 2015، لتنخفض إلى 57.90% سنة 2016 ثم تعاود الارتفاع في السنتين الأخيرتين للدراسة 2017، 2018 وهي على التوالي 67.17%، و69.85%.

الخلاصة:

بعد استعراض الجانب النظري للتحليل المالي وتتبع وقراءة مؤشراته للبنكين المدروسين سواء في شكلها التفصيلي لكل بنك على حدة، أو بمقارنتها بين البنكين تم التوصل لمجموعة من النتائج أهمها:

- يساهم التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة بالبنوك، وهو ما يمكن من رفع كفاءة وفعالية الأداء بها؛
- يمتلك مصرف السلام وبنك البركة قدرة كبيرة على تحقيق التوظيف الأمثل لأصولهما من أجل تعظيم الأرباح، وكذا فعاليتهما في التحكم في التكاليف المتعلقة بالتوظيف؛

- إن بنك البركة الجزائري لديه القدرة على جمع أكبر عدد ممكن من المدخرات مقارنة بمصرف السلام الجزائر؛
- يحقق البنكين نسبا مقبولة في توفير السيولة لمواجهة المسحوبات الخاصة بالودائع الاستثمارية، وكذا الودائع الجارية القابلة للسحب في أي وقت ممكن؛
- تشير النسب المتعلقة بكفاية رأس المال إلى أن مصرف السلام الجزائر يمتلك قدرة عالية في مواجهة المخاطر الائتمانية مقارنة ببنك البركة الجزائري؛
- رغم النجاح الذي حققه البنكين في طرح باقة واسعة من منتجات تمويلية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن حصتهما السوقية لا زالت ضعيفة مقارنة بمؤشرات الصناعة البنكية الكلية للجزائر.

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، وأمام ما أثبته التقييم الواقعي لنشاط البنكين يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

- ضرورة إتباع البنوك لأساليب التحليل المالي لتقييم نشاطها وتحسين تنافسيتها خاصة في ظل المنافسة الشرسة التي تميز هذه الصناعة؛
- ضرورة المراجعة الدورية لضوابط منح التمويل حسب الحالة الاقتصادية للبلد، وذلك للتقليل من المخاطر الائتمانية؛
- التسريع في عملية تطبيق الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية العمومية وذلك لتطوير الصناعة المصرفية بالجزائر وخلق دينامية جديدة.

الهوامش:

- هشام أحمد حسبو (1980)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي**، توزيع عين شمس، (القاهرة)، ص14.
- عبد الحليم كراجة وآخرون (2002)، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن)، ص151.
- سليمان ناصر (2019)، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط 1، (عمان، الأردن)، ص36.
- منير إبراهيم هندي (2003)، **الإدارة المالية (مدخل تحليل معاصر)**، المكتب العربي الحديث، ط 5، (الإسكندرية، مصر)، ص73.
- طارق عبد العال حماد (2003)، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية، (الإسكندرية، مصر)، ص77.
- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.
- H.R.Machiriaju (2008), **Modern Commercial Banking**, Second Edition, Newage International (P) Ltd, (New Delhi, India), P113.
- قريشي محمد الجموعي (2005)، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، ع 3، ص ص 90-91.
- محمد مصطفى نعمات (2017)، **إدارة البنوك**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، ط 1، (الأردن)، ص ص 129-130.
- شوقي بورقبة (2011)، **الكفاءة التشغيلية للمصارف "دراسة تطبيقية مقارنة"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، ص71.
- عبد القادر بحيح (2017)، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، دار الخلدونية، ط 2، (الجزائر)، ص 367.

- موقع مصرف السلام الجزائر، على الخط، https://www.alsalamalgeria.dz تم الاطلاع عليه في: 2020/06/13 على الساعة 18h45.
- موقع مصرف السلام الجزائر، على الخط، https://www.alsalamalgeria.dz تم الاطلاع عليه في: 2020/06/13 على الساعة 22h05.
- موقع مصرف السلام الجزائر، على الخط، https://www. alsalamalgeria.dz تم الاطلاع عليه في: 2020/06/13 على الساعة 19h20.
- موقع بنك البركة http://www.albaraka-bank.com/fr/index.php§option=com_content&task= view&id=218&intemid=28 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/24.
- عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي (2015)، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، ص 195.
- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 39.
- مصيطفى عبد اللطيف (2006)، **دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي –حالة الجزائر**، مجلة الباحث، ع 4، ص 79.